



الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

سلسلة

تعريف المنتجين المحليين

بالمملكة العربية السعودية

بالمعالجات التجارية

دليل استيفاء شكوى

مكافحة الدعم

إعداد

وكالة المعالجات التجارية

(1442هـ / 2020م)

4

فهرس المحتويات

2	كلمة معالى المحافظ
4	مقدمة
5	مفاهيم أساسية
8	محتويات الشكوى
9	القسم الأول: بيانات أساسية
13	القسم الثاني: بيانات إثبات الدعم
16	القسم الثالث: بيانات إثبات الضرر
36	القسم الرابع : العلاقة السببية
38	القسم الخامس: النتيجة
39	القسم السادس: قائمة بالمرفقات
40	الخاتمة



عزيزي المنتج السعودي

تحية طيبة وبعد ،،،

تشرف الهيئة العامة للتجارة الخارجية بتقديم هذا الدليل الاسترشادي الذي يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية السعودية حول كيفية إعداد شكوى مكافحة الدعم وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية التي يجب أن تتضمنها نموذج الشكوى، وتعلمون أن المعالجات التجارية المنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية بمنظمة التجارة العالمية تعتبر من أهم الوسائل الدولية لتقديم العون للمنتجين بالمملكة العربية السعودية الذين قد يواجهون أضرار مادية أو جسيمة تؤثر على صناعتهم نتيجة تأثرهم بالواردات المغرقة أو المدعومة أو الزيادة الكبيرة في الواردات لمنتجات مماثلة، كما نعلم أيضاً أن هذه الآليات تحتوي على متطلبات ونصوص ضرورية لفهم المنتجين السعوديين لمنتجات مماثلة الذين لم تتكون لديهم الخبرة بعد في استخدام هذه الآليات للتقدم بالشكاوى وطلب فتح تحقيق لتطبيق رسوم مكافحة دعم ضد الواردات المسببة للضرر المادي بالصناعة.

وقد جاء هذا الدليل لشرح إجراءات التقدم بشكوى في حالة التعرض لحالة دعم كما توضح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها نموذج الشكوى، مما يساعد في تقديم الشكوى

بالطريقة التي توضح الحجج والدفع الفنية والقانونية الصحيحة التي تتطلبها مثل هذه التحقيقات المعقدة.

وأخيراً، تعرب الهيئة عن استعدادها بمساعدة المنتجين بالمملكة العربية السعودية وتقديم العون والدعم والمشورة لاستيفاء تقديم شكوى تتوافق مع متطلبات القانون الموحد لمكافحة الدعم والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاقات الدولية المنظمة لهذه الموضوعات، وذلك رغبة من الهيئة في استدامة الصناعة السعودية ومساعدتها في مواجهة الممارسات التجارية الضارة بالتجارة الدولية مما يعود بالفائدة على الاقتصاد السعودي بشكل عام إن شاء الله.

والله ولي التوفيق،،،

محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

عبدالرحمن بن أحمد الحربي

المقدمة

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية السعودية حول كيفية إعداد شكوى مكافحة الدعم وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى.

عند تقديم الشكوى بشكل نهائي وقبولها من الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تتولى الأمانة العمل عليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثون يوم عمل من تاريخ يوم العمل التالي لقبول الشكوى، ويقوم مكتب الأمانة الفنية بدراسة مدى دقة وكفاية الأدلة المقدمة بالشكوى لتحديد ما إذا كان هناك أدلة مبدئية موثقة وكافية تبرر البدء بالتحقيق و تدل على وجود حالة الدعم والضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية نتيجة لزيادة الواردات المدعومة، ثم تقوم بإعداد تقرير مبدئي ترفعه إلى اللجنة الدائمة يتضمن توصياتها ببدء التحقيق أو رفض الشكوى وتخطر الأمانة الفنية الشاكي بقرار اللجنة الدائمة خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره.

وتجدر الإشارة إلى أن التحقيق يتطلب المشاركة الإيجابية وتقديم البيانات الصحيحة من جانب المنتجين الذين يمثلون الصناعة المحلية الخليجية بما في ذلك الرد على قوائم الأسئلة الخاصة بالصناعة المحلية وقبول زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة بالشكوى وقائمة الأسئلة عن الفترة المحددة بالتحقيق.

كما يجب على الصناعة المحلية الشاكية تقديم الأدلة المادية لجميع البيانات الواردة بنموذج الشكوى ويتعين على الشاكي/ الشاكين تقديم أفضل المعلومات المتاحة لديهم مدعومة بالأدلة الكافية لتأييد البيانات.

مفاهيم أساسية

سرية البيانات:

يكفل اتفاق مكافحة الدعم والتدابير التعويضية والقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلية الحفاظ على سرية هذه المعلومات التي يتم تقديمها من قبل الشاكي/ الشاكين أو الأطراف المعنية، حيث يحظر النظام على كل جهة أو شخص له علاقة بالتحقيق إفشاء هذه المعلومات بدون تصريح كتابي مسبق من مقدم المعلومات السرية. كما يجرم القانون (النظام) ولائحته التنفيذية إفشاء هذه المعلومات ويحدد عقوبات شديدة تصل إلى غرامة مالية قدرها 500.000 (خمسمائة ألف ريال سعودي) أو ما يعادلها من عملات الدول الأعضاء.

ويتعين تقديم الشكوى من نسختين نسخة سرية وأخرى غير سرية تحتوي على ملخص للبيانات السرية تكفي تفاصيلها لفهم جوهر المعلومات السرية المقدمة دون الإفصاح عن البيانات السرية. ويتم الاحتفاظ بالنسخة غير السرية بالملف العام في الأمانة الفنية، ويكون الملف العام متاح لجميع الأطراف المعنية للاطلاع عليه، وحتى يتم التوصل إلى قرار نهائي خلال فترة التحقيق تتاح الفرصة أمام كل الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحها.

الدعم:

الدعم هو أي مساهمة مالية، مباشرة أو غير مباشرة مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من أي هيئة عامة بها وينتج عنها تحقيق فائدة لمتلقي الدعم سواء كان منتجاً أو مصدراً أو مجموعة من المنتجين أو المصدرين من خلال برامج أو خطط أو أية ممارسات تقدمها أو تنفذها حكومة دولة التصدير أو المنشأ مما يسبب أو يهدد بحدوث ضرر مادي لصناعة الدولة / الدول المستوردة.

الدعم المخصص:

يكون الدعم مخصصا عندما تحصر السلطة المانحة للدعم الحصول عليه في مؤسسات معينة او صناعة معينة، او منطقة جغرافية معينة، او ان يكون جزء كبير من مبلغ الدعم يمنح لمؤسسات معينة، أو عدم تطبيق شروط منح الدعم تطبيقا دقيقا وبطريقة تلقائية لكافة الصناعات المستحقة للدعم.

الدعم القابل لاتخاذ اجراء:

وهو أي برنامج غير البرامج المحظورة والتي تتوافر فيه كافة شروط الدعم المخصص، ويسبب ضرراً بالصناعة المحلية لعضو آخر من أعضاء منظمة التجارة العالمية، ويواجه هذا النوع من الدعم بفتح تحقيق تدابير تعويضية عند تقدم الصناعة المحلية (الخليجية) لتثبت وجود برنامج دعم مخصص يقدم منفعة لصناعة أو صناعات محددة وأن الواردات من هذه الصناعة للسوق الخليجي تزايدت وتسببت في حدوث ضرر مادي كما هو موضح في الجزء الخاص بالضرر في الإغراق.

الدعم المحظور:

وهو الدعم الذي يجب أن يمتنع الأعضاء عن تقديمه وهو مخصص بطبيعته فبمجرد تطبيقه في أي دولة يتيح للدول الأعضاء الأخرى مواجهته مباشرة بإجراءات مختلفة ويشمل: دعم التصدير، ودعم إطلال السلعة المحلية محل السلعة المستوردة.

فهذا النوع من الدعم يمكن مواجهته عن طريق آلية المسار متعدد الأطراف باللجوء إلى تسوية المنازعات مباشرة دون الحاجة للقيام بتحقيق التدابير التعويضية ودون الحاجة لإثبات وجود ضرر بالصناعة المحلية حيث يطلب عضو المنظمة من الحكومة التي تقدم الدعم بوقف أو إنهاء الدعم المحظور فوراً.

ويمكن أيضاً فتح تحقيق تدابير تعويضية في حالة توفر شروط تطبيقه (دعم وضرر مادي وعلاقة سببية بينهما) وينتج عنه فرض تدابير تعويضية بناءً على شكوى من الصناعة المحلية (الخليجية).

الضرر:

يعني مفهوم الضرر، الضرر المادي أو التهديد بالضرر أو إعاقة إنشاء صناعة محلية.

ويتم تحديد الضرر من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الصناعة المحلية الشاكية والتي تتمثل في عوامل تؤثر في حالة الصناعة وعوامل تؤثر في الاسعار المحلية، كما يجب أن يكون الضرر قد حدث نتيجة الواردات المدعومة ليتم فرض رسوم مكافحة الدعم عليها، وسيقوم مكتب الأمانة الفنية بدراسة الزيادة المطلقة والنسبية للواردات وتلك العوامل المشار إليها التي توضح أن الواردات المدعومة أثرت سلباً على الصناعة المحلية وألحقت ضرراً بها.

سلطة التحقيق:

بعد الانتهاء من استيفاء الشكوى بشكلها النهائي يتم تقديمها إلى مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسوف تقدم الإدارة المعنية بالهيئة المساعدة للمنتجين بالمملكة العربية السعودية والمشاركة بالتأكد من استيفاء بيانات الشكوى قبل تقديمها لمكتب الأمانة الفنية.

ملاحظات عامة

- يتم تقديم الشكوى على الأوراق الرسمية المستخدمة للشركة الشاكية وفقاً للنموذج المعد من مكتب الأمانة الفنية.
- يتم استيفاء البيانات المدرجة بجميع أقسام الشكوى.
- يتم دعم بيانات الشكوى بما يؤيدها من مستندات.

محتويات الشكوى

القسم الأول

يتضمن معلومات عامة عن مقدم الشكوى، والمنتج المستورد (المنتج المعني)، والمنتج المشابه، والمنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين، والمستوردين الخليجين المعروفين، والمنتجين الخليجين ونسبة تمثيل الصناعة.

القسم الثاني

يتضمن بيانات عن برامج الدعم الممنوحة للمنتجين / المصدرين الأجانب في الدولة / الدول المعنية بالتحقيق، وتحديد هامش الدعم.

القسم الثالث

يتضمن بيانات عن تطور حجم الواردات وإجمالي السوق الخليجي، والحصة السوقية، والآثار السعرية، وملخص تحليل لمؤشرات الصناعة المحلية الاقتصادية للمنتج المشابه.

القسم الرابع

يتضمن بحث العلاقة السببية بين الزيادة في الواردات والضرر الواقع على الصناعة المحلية ودراسة العوامل الأخرى للضرر.

القسم الخامس

يتضمن نتيجة بحث الأدلة المقدمة بالشكوى عن الدعم والضرر والعلاقة السببية.

القسم السادس

يتضمن قائمة بالمرفقات.

القسم الأول: بيانات أساسية

1-1 شخصية مقدم الشكوى:

1. تقوم الشركة الشاكية باستيفاء البيانات التالية: أسم الشركة، الكيان القانوني، رقم السجل التجاري، تاريخ إنشاء الشركة، تاريخ بداية الإنتاج، مكان الإنتاج، رأس مال الشركة، رقم الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني.
2. بيانات عن حصص الملكية بالشركة: أسماء المساهمين، عناوينهم، نسب الملكية، طبيعة النشاط، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني، مع إرفاق نسخة من عقد تأسيس الشركة.
3. بيانات عن أنشطة الشركة: المنتجات الرئيسية التي تنتجها الشركة والأنشطة الثانوية التي تقوم بها الشركة مع إرفاق نسخة من رخصة مزاولة النشاط.
4. بيانات مسؤولي المتابعة للتعامل مع سلطة التحقيق خلال التحقيق: الاسم، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.

2-1 المنتج المستورد محل الشكوى والمنتج الخليجي المشابه:

المنتج المستورد محل الشكوى: هو المنتج المستورد إلى السوق الخليجي والمتسبب في الضرر للصناعة المحلية.

المنتج الخليجي المشابه: هو المنتج الذي تنتجه الصناعة المحلية الشاكية المشابه للمنتج المعني المستورد في كافة النواحي بحيث يمكن أن يحل المنتج المعني محل المنتج المشابه في حالة غيابه نتيجة لوجود خصائص قريبة الشبه بالمنتج المعني.

إن وصف المنتج بعناية يؤدي إلى تحديد المنتج المستورد محل الشكوى بصورة جيدة، مما يساعد سلطة التحقيق في تحديد نطاق التحقيق وعقد مقارنة بين المنتج المشابه والمنتج المستورد للتأكد من مدى تطابق أو تشابه المنتجين وتشمل المقارنة العناصر التالية:

- أسم المنتج باللغة العربية (كما هو محدد فى التعريف الجمركية).
- أسم المنتج باللغة الانجليزية (كما هو محدد فى التعريف الجمركية).
- الخصائص الفنية.
- الاستخدامات النهائية.
- رمز النظام المنسق (HS) عند التصدير.
- ملخص عن مراحل عملية الإنتاج والمواد الخام المستخدمة.
- قنوات التوزيع.
- التوقيتات الزمنية السنوية التى تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع.
- وحدة قياس المنتج.
- أخرى.

بيانات عن قيام الشاكي باستيراد المنتج محل الشكوى خلال السنوات الثلاث

الاخيرة:

في حال قام الشاكي باستيراد المنتج محل الشكوى تستوفي البيانات التالية: دولة المنشأ، الكمية والقيمة مع تحديد الوحدة والعملية المستخدمة لتقييم الواردات.

المنتجون / المصدرون الأجانب والمستوردون داخل دول مجلس التعاون:

يتم تحديد أسماء المنتجين الأجانب /أو المصدرين الأجانب والمستوردين داخل دول مجلس التعاون وكذلك تحديد العناوين والهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

نسبة تمثيل الصناعة:

طبقاً لأحكام المادة 16 - 1 من اتفاق الدعم والتدابير التعويضية فإنه يقصد بتعبير " الصناعة المحلية " منتجو المنتجات المشابهة الذين يشكل حجم إنتاجهم من تلك المنتجات نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلي.

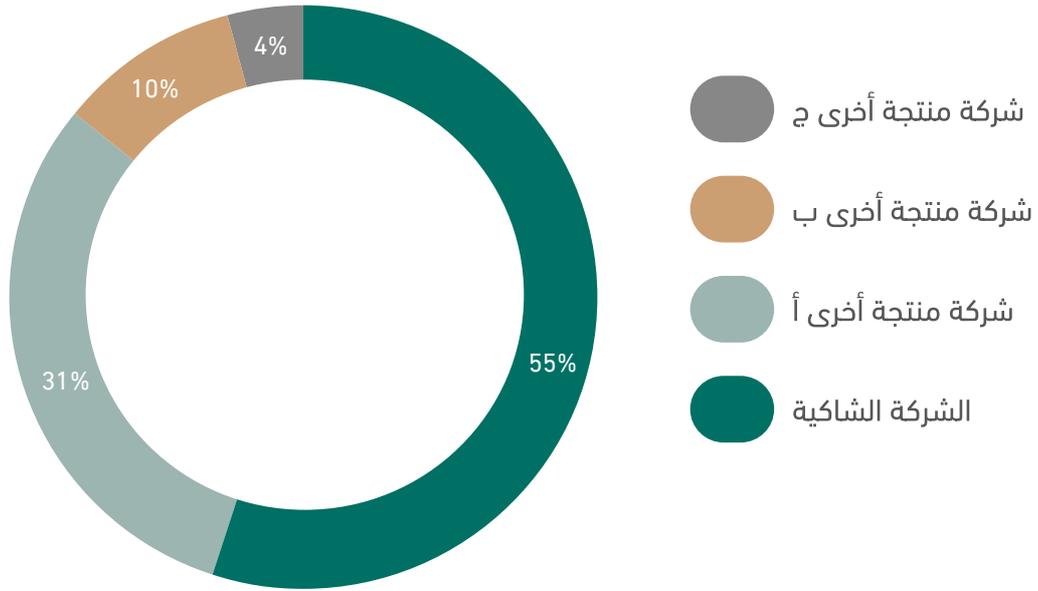
لابد أن يتم ادراج حجم الانتاج الفعلي وقيمه لكافة المنتجين المحليين الخليجين مع إرفاق المستندات الدالة على ذلك، وايضا ادراج نسبة انتاج كل شركة إلى إجمالي انتاج السوق الخليجي بالكامل وتحديد نسبة انتاج الشركات الشاكية لإثبات مدى تمثيلهم للصناعة المحلية مع تحديد موقف كل شركة من الشكوى، مع ارفاق خطابات التأييد، او المعارضة ان وجدت، مع استيفاء بيانات العناوين والهاتف والفاكس والبريد الالكتروني.

" مثال (1) يوضح كيفية حساب نسبة تمثيل الصناعة المحلية "

النسبة	الإنتاج	
55 %	8000	الشركة الشاكية
31 %	4500	شركة أخرى منتجة أ
10 %	1400	شركة أخرى منتجة ب
4 %	650	شركة أخرى منتجة ج
100 %	14550	الإجمالي

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

تمثيل الصناعة



يوضح المثال السابق أن الشركة الشاكية تمثل الصناعة المحلية باعتبارها تقوم بإنتاج المنتجات المشابهة بنسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلي من تلك المنتجات.

القسم الثاني: بيانات إثبات الدعم

الدعم:

الدعم هو أي مساهمة مالية، مباشرة أو غير مباشرة مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من أي هيئة عامة بها وينتج عنها تحقيق فائدة لمتلقي الدعم سواء كان منتجاً أو مصدراً أو مجموعة من المنتجين أو المصدرين من خلال برامج أو خطط أو أية ممارسات تقدمها أو تنفذها حكومة دولة التصدير أو المنشأ مما يسبب أو يهدد بحدوث ضرر مادياً لصناعة الدولة / الدول المستوردة.

برامج الدعم:

تقوم الدول بدعم منتجاتها بناءً على برامج محددة ووفقاً لقوانين وتشريعات تسنها لوضع الضوابط والمعايير التي تحدد المستحقين للدعم ومقدار الدعم ومدته الدعم الممنوح والجهة المسؤولة عن منح الدعم، والدعم في حد ذاته ليس ممنوع وهو حق من حقوق الدول تمنحه لمنتجاتها ولكن هناك حالات تم الإشارة إليها سابقاً حيث لا يكون هذا الدعم مخصصاً أو محظوراً. لذا يجب على الشاكي ادراج معلومات عن برامج الدعم التي تقدمها الدولة المنتجة و/أو المصدرة للمنتج محل الشكوى لكل برنامج دعم على حده، كما يجب ارفاق الأدلة الخاصة بتلك البرامج ان أمكن.

كما يجب ذكر كافة المعلومات المتاحة عن برنامج الدعم كما يلي:

- مدة البرنامج.
- القوانين والتشريعات التي بمقتضاها يتم منح هذا الدعم، ويجب ارفاق صورة من هذه القوانين وأي مصادر أخرى مع تقديم ترجمة باللغة الإنجليزية كمرفق.
- الجهة المسؤولة عن إدارة برنامج الدعم (سواء كانت جهة حكومية أو خاصة).

- أي جهة أو مؤسسة أخرى تعهد إليها الحكومة بتقديم الدعم إلى المنتجين/المصدرين الأجانب متلقي الدعم.
- المستوى الحكومي للجهات المانحة للدعم (مستوى الحكومة المركزية أو مستوى المدن أو المناطق أو المحافظات).
- يجب شرح المعايير والضوابط التي يحددها القانون أو برنامج الدعم لحصول متلقي الدعم عليه، حتى يقوم الشاكي بإثبات ما إذا كان برنامج الدعم مخصص ام لا.
- فعلى سبيل المثال يجب أن يوضح الشاكي ما إذا كان البرنامج قاصرا على شركة أو شركات محددة أو صناعة أو صناعات معينة أو مخصص للتصدير أو مخصص للشركات في إقليم جغرافي محدد في الدولة التي تقدم الدعم... الخ.

يجب وصف برنامج الدعم من حيث:

- طبيعة وهدف برنامج الدعم المقدم للمنتج أو المصدر محل التحقيق على سبيل المثال إذا ما كان الهدف منه زيادة حجم الصادرات، أو إحلال منتج محلي محل منتج مستورد مثيل، تشجيع صناعات معينة، أو زيادة النمو في منطقة جغرافية معينة ... الخ.
- نوع الدعم الممنوح: مباشر (منح مقدمة من جانب الحكومة، قروض، ضمانات قروض... إلخ) او غير مباشر (إعفاءات ضريبية، إعفاءات من رسوم، إعفاءات فوائد قروض ... الخ).
- تحديد مقدار الدعم الممنوح.

إن أمكن يتم حساب مقدار الدعم الخاص بكل برنامج ممنوح للمنتج المعنى خلال فترة التحقيق.

مقدار الدعم:

مقدار الدعم هو المبلغ الذي يمثل الفائدة التي تعود على متلقي الدعم، وتقوم سلطة التحقيق بحساب مقدار الدعم طبقاً للقواعد الآتية:

- تحديد إجمالي مبلغ الدعم المقدم للمنتجات الخاضعة للتحقيق خلال فترة التحقيق .
- يخصم من مبلغ الدعم أي مصروفات يتم دفعها من أجل الحصول عليه.
- يتم تحديد مبلغ الدعم على أساس نصيب كل وحدة من المنتجات الخاضعة للتحقيق من الدعم.

القسم الثالث: بيانات إثبات الضرر

بيانات اثبات الضرر تعتبر بيانات سرية تعبأً بنسخة الشكوى السرية فقط على ان تحتوي النسخة غير السرية من الشكوى على مؤشرات تعكس البيانات السرية.

تتعلق بيانات هذا القسم بتطور الأداء الاقتصادي للشركة الشاكية في المنتج المشابه فقط، فإذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجات أخرى غير المنتج المشابه يتم استبعاد أي بيانات متعلقة بمنتجات أخرى، فيما عدا البيانات التي لا يمكن فصلها مثل: العائد على الاستثمار، والتدفقات النقدية، وغيرها من المؤشرات الخاصة بالشركة ككل، كما يتم تقديم البيانات الفعلية وليست التقديرية إلا في بعض الحالات الخاصة بحالات التهديد بالضرر.

الصناعة المحلية:

تعني الصناعة المحلية المنتجون المحليون للمنتجات المشابهة للمنتج المستورد والذين يمثل مجموع إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي من هذا المنتج داخل السوق المحلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السوق المحلي:

هو السوق المحلي لدول مجلس التعاون ككل ويتم دائماً الإشارة إلى أن السوق المحلي لدول مجلس التعاون هو سوق واحد.

فترة تقييم الضرر:

هي الفترة التي يتم تقديم البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية عن المنتج المشابه لتوضيح الضرر الواقع على الصناعة المحلية نتيجة الواردات المدعومة (عادة ما تكون ما بين ثلاث وخمس سنوات)، ويمكن تقديرها لأقرب فترة ممكنة.

جميع البيانات الواردة بهذا القسم يتم إدراجها على شكل جداول منفصلة كالموضحة بنموذج الشكوى ثم التعليق عليها وعمل نسخة غير سرية من هذه الجداول على النحو التالي:

جدول تكلفة الإنتاج (النسخة السرية)

العام الرابع (فترة التحقيق)	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	تكلفة الإنتاج بالريال
545	502	485	435	

جدول تكلفة الإنتاج (النسخة غير السرية)

العام الرابع (فترة التحقيق)	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	تكلفة الإنتاج
%125	%115	%111	%100	

تطور حجم الواردات من المنتج محل الشكوى:

حيث يتم تقديم بيانات عن تطور كمية الواردات من المنتج المعني مؤيدة مستندياً خلال فترة التحقيق في الضرر مع توضيح مصدر البيانات الذي لا بد أن يكون مصدر رسمي من الجهات الحكومية المختصة بإحصاء بيانات الواردات مثل (المصلحة العامة للإحصاء والمعلومات أو مصلحة الجمارك) ثم

بحث تطور الواردات وعقد مقارنة بين حجم الواردات خلال السنوات المختلفة بفترة التحقيق في الضرر.

الزيادة المطلقة والنسبية للواردات المدعومة

الزيادة المطلقة:

يتم إدراج حجم الواردات من الدول المعنية (المدعومة) خلال فترة تقييم الضرر مع توضيح مصدر البيانات الذي لا بد أن يكون مصدر رسمي من الجهات الحكومة المختصة بإحصاء البيانات مثل (الهيئة العامة للإحصاء أو هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) ثم بحث تطور الواردات وإجراء مقارنة بين حجم الواردات (كمية) خلال السنوات المختلفة بفترة التحقيق في الضرر. يتم ادراج التعليق على زيادة الواردات خلال فترة التحقيق في الضرر ويمكن للشاكي عقد المقارنة من سنة إلى أخرى أو سنة أساس.

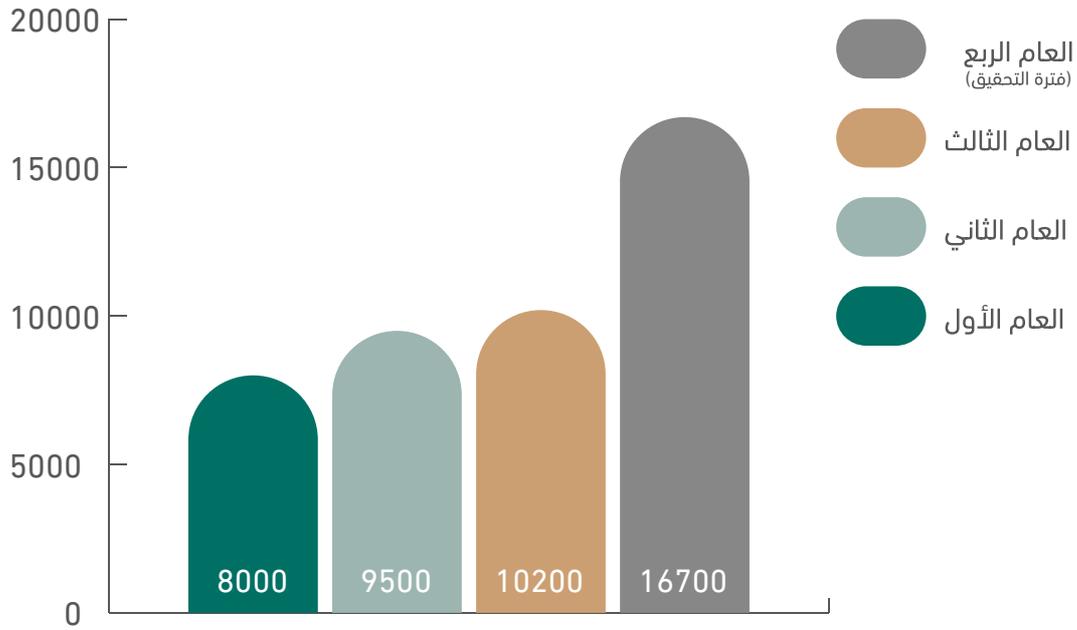
الزيادة النسبية:

يتم حساب نسبة الواردات إلى إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق على تطور تلك النسبة من حيث الانخفاض والارتفاع كما هو موضح بالجدول التالي:

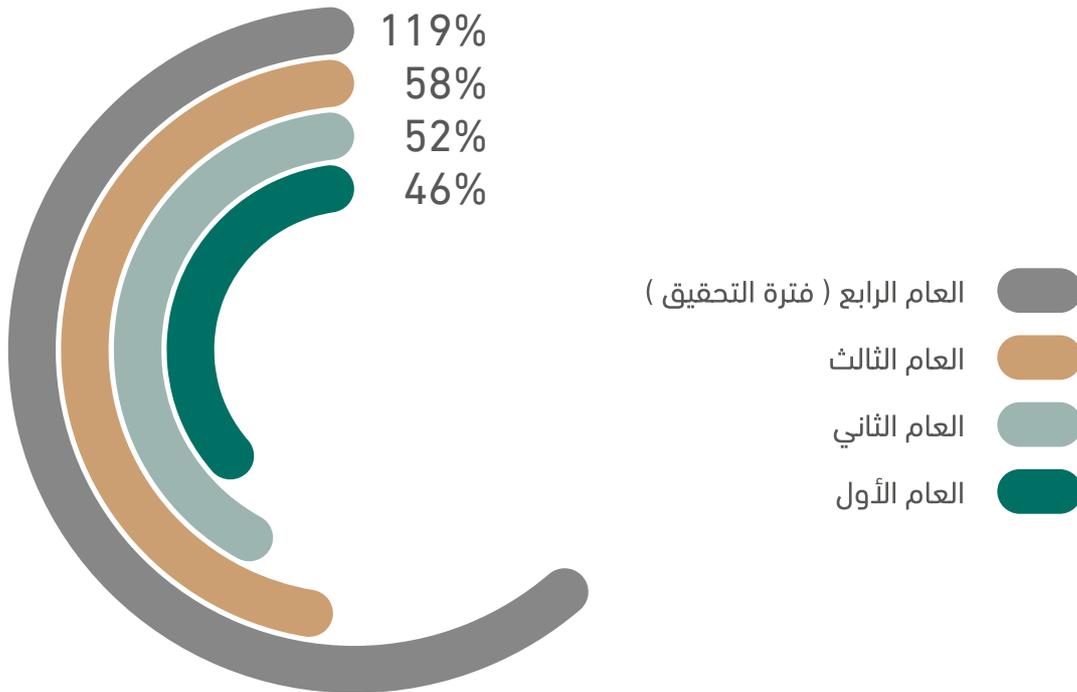
بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
دولة أ	3000	4000	4200	8000
دولة ب	5000	5500	6000	8700
اجمالي الواردات المدعومة	8000	9500	10200	16700
الواردات الاخرى الغير مدعومة	900	1000	950	1300
اجمالي الواردات	8900	10500	11150	18000
الزيادة فى الواردات محل الشكوى (%)	%100	%119	%128	%209
الإنتاج الخليجى من المنتج المشابه	17230	18100	17500	14000
الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج	%46	%52	%58	%119
المؤشر	%100	%113	%126	%257

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

الزيادة المطلقة في الواردات المدعومة



الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج



وفي حالة أن يكون العام الرابع غير مكتمل يتم تقديم بيان الواردات حتى أقرب فترة متاحة من العام الرابع بالإضافة إلى تقديم بيانات نفس الفترة من العام السابق كفترة مقارنة على أن يتم استكمال باقي السنة خلال التحقيق كما هو موضح بالجدول التالي:

بيان	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	9 أشهر من العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
دولة أ	3000	4000	4200	4000	8000
دولة ب	5000	5500	6000	5500	8700
اجمالي الواردات المدعومة	8000	9500	10200	9500	16700
الواردات الاخرى الغير مدعومة	900	1000	950	700	1300
اجمالي الواردات	8900	10500	11150	10200	18000
الزيادة فى الواردات المدعومة (%)	%100	%118	%125	%100	%176
الإنتاج الخليجي من المنتج المشابه	17230	18100	17500	15000	9230
الزيادة النسبية للواردات إلى الإنتاج	%46	%52	%58	%63	%181
المؤشر	%100	%113	%126	%100	%286

يوضح المثال السابق زيادة مؤشر نسبة الواردات إلى الإنتاج خلال الـ(9) أشهر الأولى من العام الرابع بنسبة 176 % بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق (العام الثالث).

2-2 اجمالي السوق الخليجي والحصة السوقية

المبيعات المحلية والحصة السوقية داخل السوق الخليجي:

هو السوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ويتم دائماً التعليق على السوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي كسوق واحد وفقاً للنظام الموحد لمكافحة الإغراق لدول مجلس التعاون ويمثل السوق المحلي لدول مجلس التعاون المبيعات المحلية للصناعة الشاكية بالإضافة إلى باقي مبيعات الصناعة المحلية الأخرى مضافاً إليهما جميع الواردات من كافة المصادر.

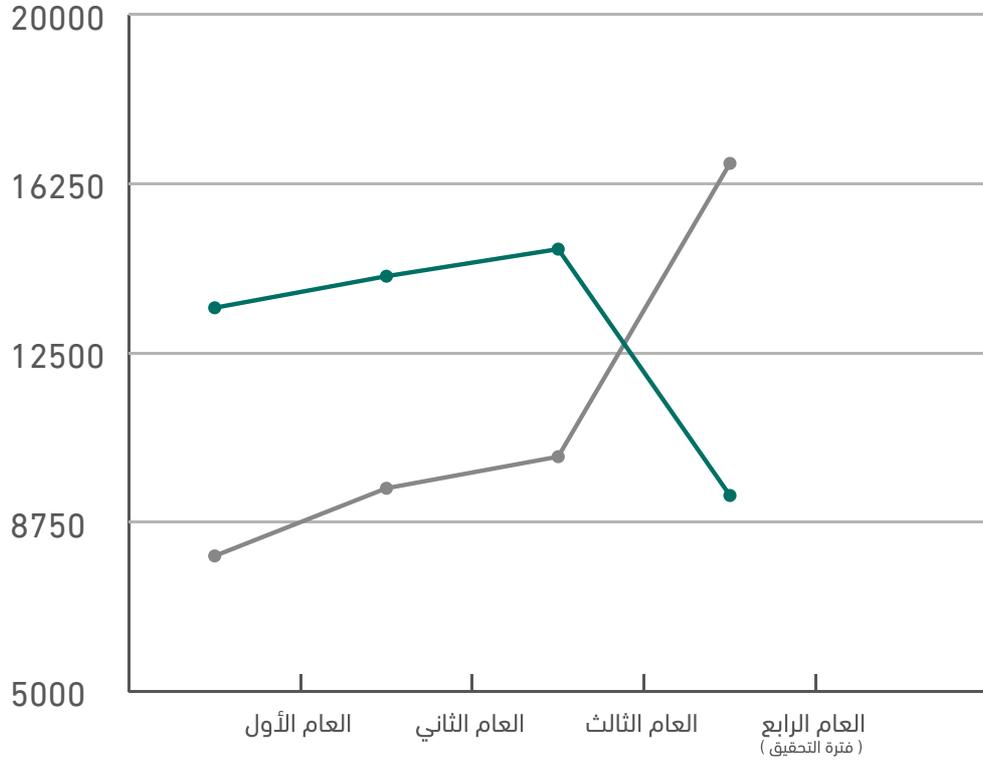
حجم السوق الخليجي الظاهري = (المبيعات المحلية للصناعة الشاكية + المبيعات المحلية الأخرى داخل دول المجلس + اجمال الواردات من كافة المصادر).

ويتم إدراج جدول يحتوي على كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات عليها، كما يتم إدراج تعليق على تطور حصة مبيعات الصناعة المحلية داخل السوق المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها بتطور حصة الواردات من كافة المصادر داخل السوق المحلي.

العام الرابع (فترة التحقيق)	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	بيان
9340	14800	14200	13500	حجم المبيعات الخليجية للشاكي
950	1100	1820	1230	حجم مبيعات المنتجين الخليجيين الاخرين (مقدرة)
16700	10200	9500	8000	حجم الواردات المدعومة
1300	950	1000	900	حجم الواردات الاخرى غير المدعومة
28290	27050	26520	23630	اجمالي السوق الخليجي الظاهري
% 35	% 57	% 56	% 59	الحصة السوقية لمبيعات الشاكي (%)
% 4	% 4	% 7	% 5	الحصة السوقية لمبيعات المنتجين الاخرين (%)
% 62	% 39	% 37	% 35	الحصة السوقية للواردات المدعومة (%)
% 65	% 78	% 132	% 100	الحصة السوقية للواردات الاخرى غير المدعومة

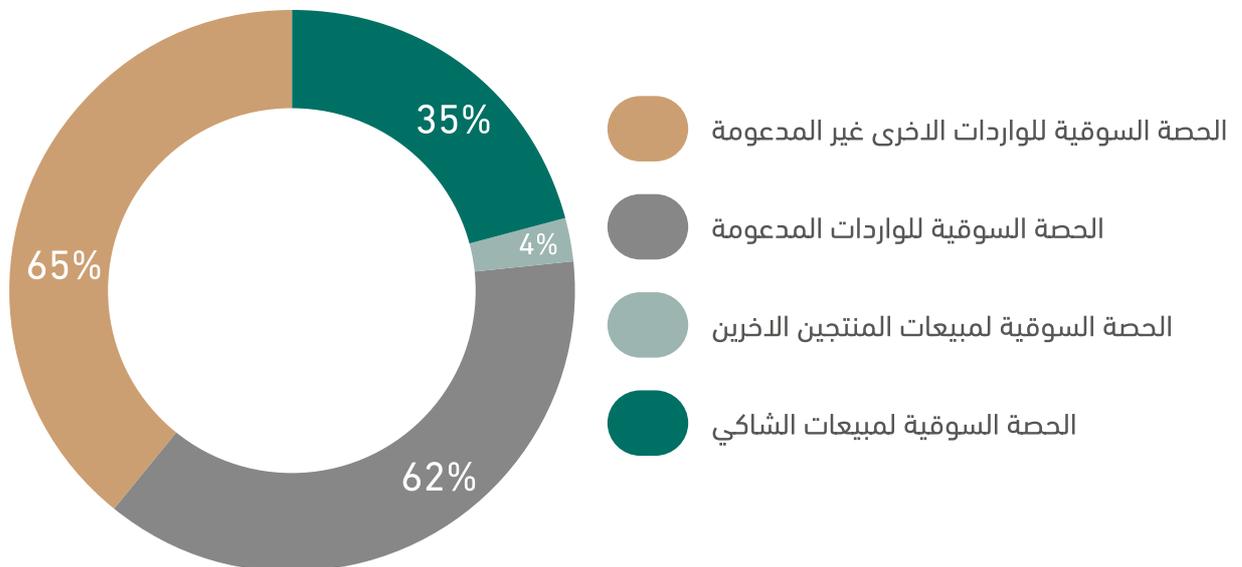
ومن ثم التعليق على الجدول وتطور كمية المبيعات وحصتها السوقية داخل السوق المحلي لدول المجلس وكذلك كمية الواردات وتطور حصتها السوقية داخل السوق المحلي مع عدم ذكر الحصص السوقية لعناصر السوق للحفاظ على البيانات السرية والتعبير عنها بالتغير في مؤشرات تلك الحصص.

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)
حجم المبيعات الخليجية للشاكي



حجم المبيعات الخليجية للشاكي حجم الواردات المدعومة

الحصة السوقية



آثار أسعار الواردات المدعومة

يتضح أثر أسعار الواردات المدعومة في العناصر التالية:

1. الفرق سعري:

الفرق السعري: هو بيع المنتج المدعوم داخل السوق المحلي الخليجي بسعر يقل عن سعر بيع المنتج المحلي المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية الخليجية على نفس المستوى التجاري (باب المصنع = باب مخازن المستورد).

ويتم حساب الفرق سعري ثم التعبير عنه بنسبة الفرق سعري إلى أسعار المبيعات المحلية وذلك حفاظاً على سرية البيانات.

يتعين على مقدمي الشكوى أن يقدموا دليل على وجود فرق سعري مع توضيح ما إذا كان المنتج المستورد المعني قد تم بيعه بالسوق المحلي بأسعار تقل عن أسعار المنتج المشابه المباع من قبل مقدمي الشكوى. لهذا الغرض يمكن استخدام بيانات الاستيراد، وقوائم الأسعار، وعروض الأسعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري.

يتم عمل تسويات وحسابات خاصة بالفرق سعري لتوحيد المستوى التجاري مثلا باب المصنع للمنتج المحلي ومخازن المستورد، لذا لا بد من ذكر التسويات على الأسعار وكذلك المستندات المؤيدة لها.

طريقة حساب الفرق سعري

(متوسط سعر بيع المنتج الخليجي المشابه - متوسط سعر المنتج الاجنبي)

$$100 \times \frac{\text{متوسط سعر بيع المنتج الخليجي المشابه}}{\text{متوسط سعر المنتج الاجنبي}}$$

متوسط سعر بيع المنتج الخليجي المشابه

1. الخفض السعري للأسعار المحلية:

قد تضطر الصناعة المحلية إلى تخفيض أسعار البيع المحلية نتيجة لزيادة الواردات المدعومة ذات الأسعار المنخفضة بالسوق المحلي لذلك يتم حساب المتوسط المرجح لأسعار البيع المحلية ويتم عقد مقارنة بين المتوسط المرجح لأسعار الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق عليها لتوضيح مدى زيادة أو انخفاض الأسعار.

2. منع الأسعار المحلية من الزيادة (الكبت السعري):

قد تكون هناك زيادة في الأسعار المحلية ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي فقد منعت الواردات المدعومة الصناعة المحلية من زيادة أسعارها بصورة مناسبة، لذلك يتم عمل نسبة التكلفة إلى سعر البيع خلال فترة التحقيق في الضرر وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة يدل ذلك على منع الأسعار المحلية من الزيادة.

ويوضح الجدول التالي البيانات السابق الإشارة إليها:

العام الرابع (فترة التحقيق)	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	بيان
112	117	123	120	متوسط أسعار الواردات المدعومة
125	123	120	117	متوسط أسعار البيع للمنتج الخليجي المشابه
%10	%5	%3-	%3-	الفرق السعري %
140	129	115	110	متوسط تكلفة الإنتاج للمنتج الخليجي
%112	%105	%96	%94	التكلفة كنسبة من متوسط أسعار البيع (%)

الاثار الاقتصادية على مؤشرات الصناعة الخليجية:

- مبيعات الصناعة المحلية وحصتها السوقية بالسوق الخليجي.
- الإنتاج، والطاقة الإنتاجية، واستغلال الطاقة الخاص بالصناعة المحلية.
- مخزون اخر المدة للإنتاج التام للصناعة الخليجية.
- تطور العمالة والإنتاجية والأجور للصناعة الخليجية.
- الربحية ومعدل العائد على الاستثمار والتدفق النقدي والقدرة على زيادة رأس المال للصناعة الخليجية.

ويتم دراسة أثر الواردات المدعومة على تلك المؤشرات مجتمعة وكذا بين المؤشرات بعضها البعض ولا يلزم أن تكون كافة هذه المؤشرات الاقتصادية سلبية لتثبت وجود ضرر مادي.

إن تقديم مؤشرات الضرر على شكل جداول يعد من أفضل وسائل تقديم البيانات حيث أن سلطة التحقيق تقوم بدراسة أغلبية مؤشرات الضرر على أساس سنوي، ويفضل تقديم البيانات ذات الصلة على نفس الأساس.

1. المبيعات المحلية والحصة السوقية

يتم إدراج كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة، يتم إدراج تعليق على الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية للشركة الشاكية ومقارنتها بالحصة السوقية للواردات المدعى بدعمها خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
المبيعات الخليجية للشاكي (كمية)	13500	14200	14800	9340
الحصة السوقية لمبيعات الشاكي %	%57	%54	%55	%33

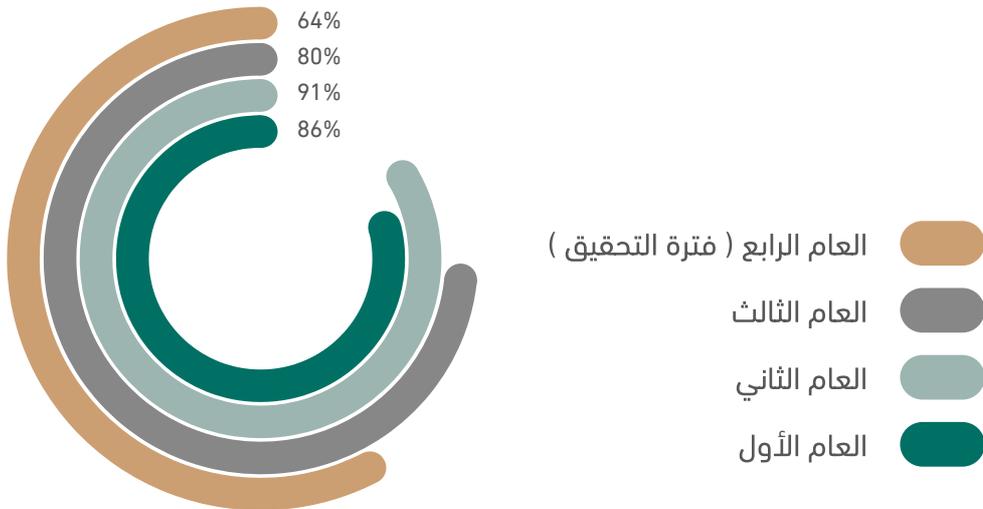
2. الإنتاج والطاقة المستغلة

يتم إدراج حجم الإنتاج خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق على تطورها وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة على الإنتاج المحلي، كما يتم حساب معدل استغلال الطاقة على النحو التالي (الإنتاج الفعلي مقسومة على الطاقة الإنتاجية المتاحة) لفترة التحقيق في الضرر ثم التعليق على تطور المعدل لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة مع العلم بأنه:

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
الإنتاج للصناعة الخليجية	17230	18100	17500	14000
الطاقة الإنتاجية القصوى (حجم)	20000	20000	22000	22000
الطاقة المستغلة (%)	%86	%91	%80	%64

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

الطاقة المستغلة



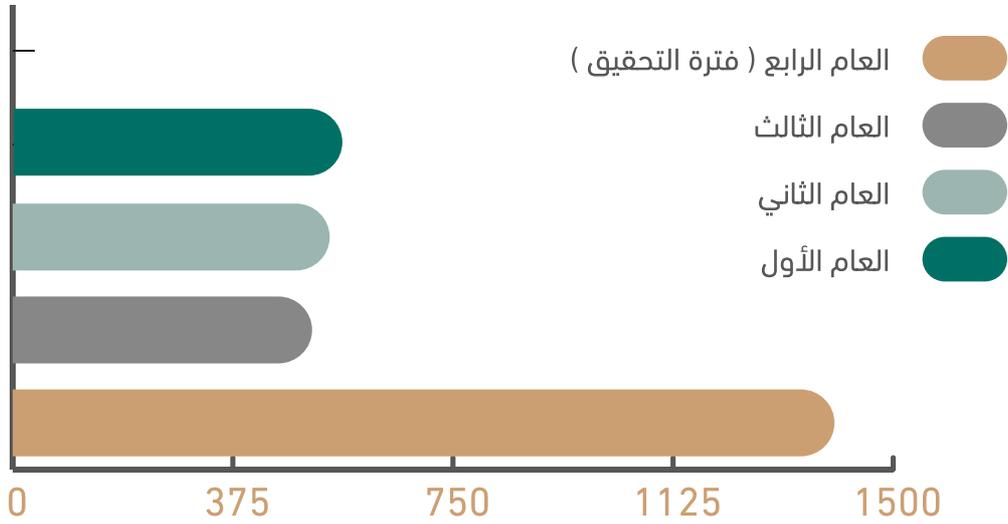
3. المخزون

يتم إدراج حجم مخزون نهاية المدة من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر والتعليق على تطوره لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة والمقصود بالمخزون هناك مخزون الإنتاج التام فقط.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
مخزون تام اخر المدة	560	540	510	1400

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

مخزون تام اخر المدة



4. العمالة، الإنتاجية، الأجور

يتم إدراج تعليق على تطور عدد العمالة المباشرة فقط التي تعمل في المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

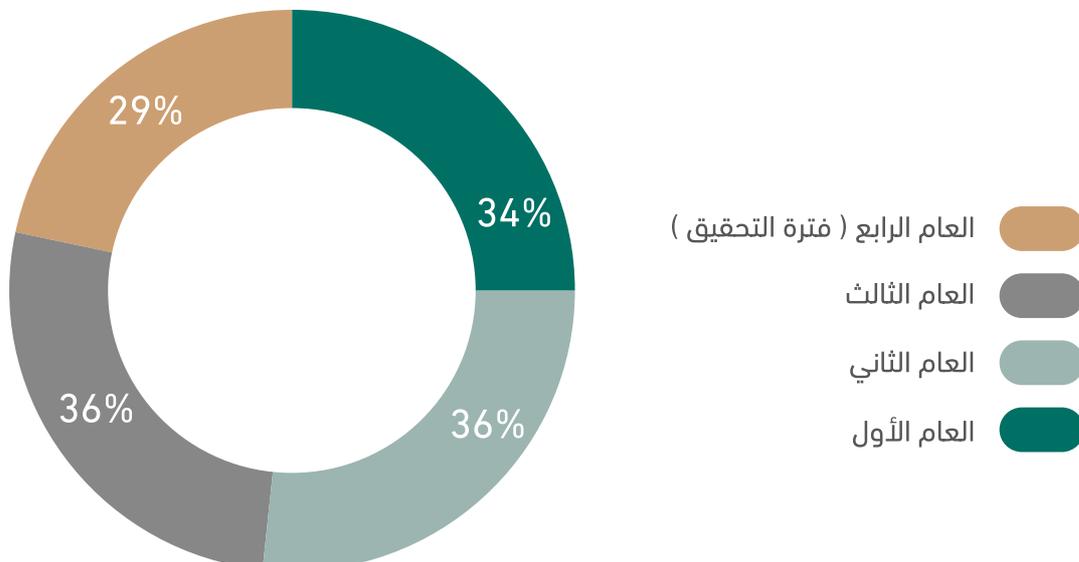
يتم إدراج تعليق على تطور الأجور المباشرة التي تخص العاملة في المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

يتم إدراج تعليق على تطور إنتاجية العمال خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
العمالة (عدد)	500	500	480	320
الأجور (عملة)	715	718	741	690
الإنتاجية (طن/ عامل)	34	36	36	29

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

الإنتاجية (طن/عامل)



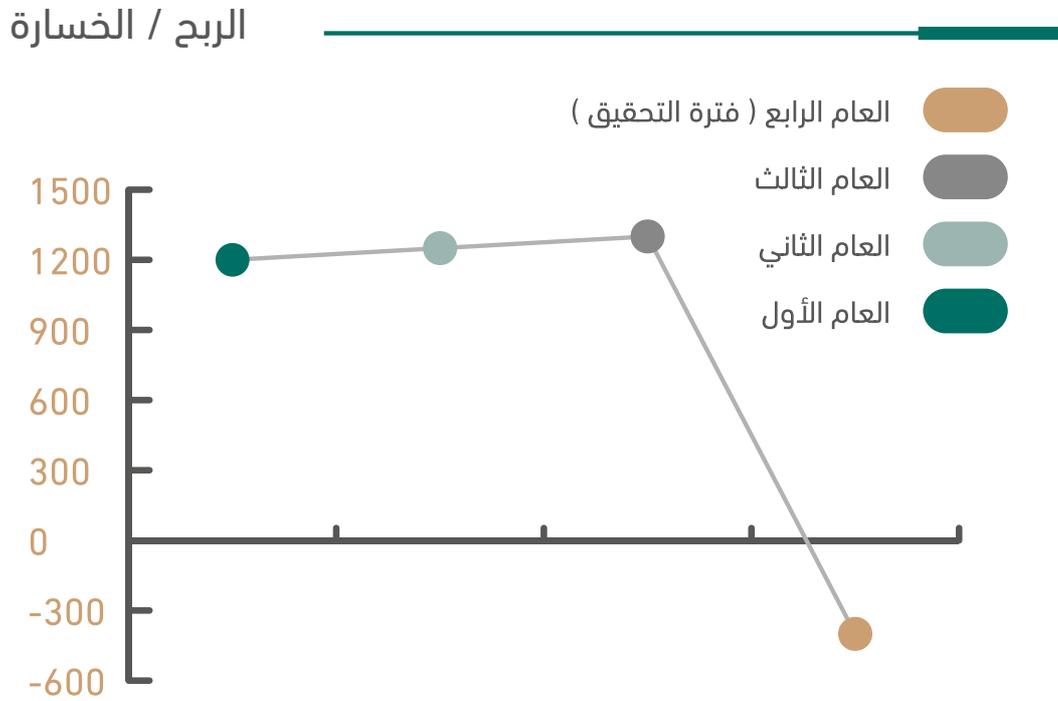
تُحسب الإنتاجية عن طريق قسمة الإنتاج لكل سنة على عدد العاملين ويتم التعليق على هذه النسبة خلال فترة التحقيق في الضرر.

5. الربح / الخسارة

يتم إدراج الربحية الإجمالية وربحية الوحدة سواء الإجمالية أو الصافية خلال فترة التحقيق في الضرر ثم التعليق على تطورها ودراسة تأثير زيادة الواردات المدعومة على ربحية الشركة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
الربح / الخسارة (عملة)	1200	1250	1300	-400

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)



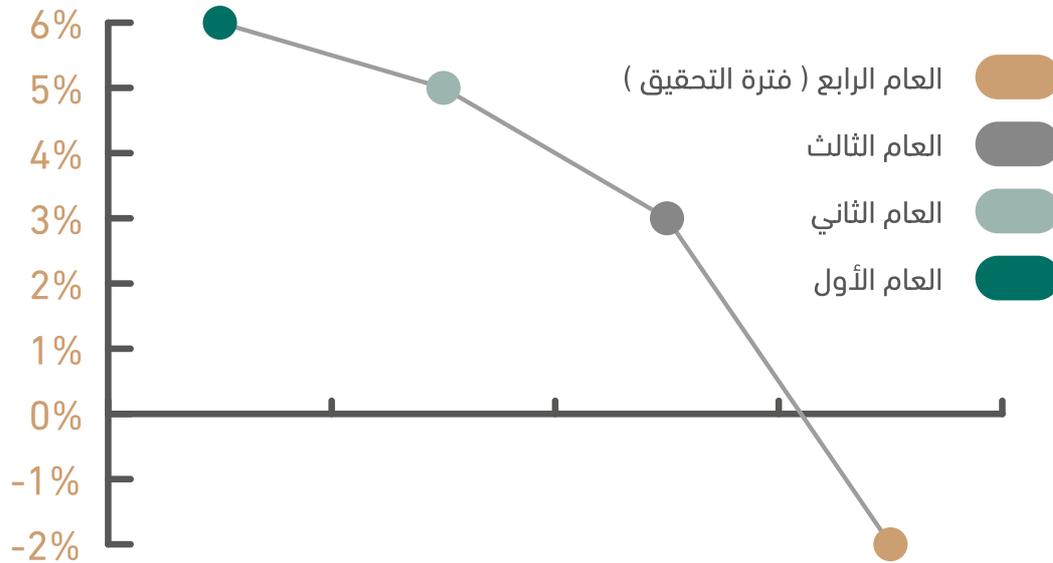
6. العائد على الاستثمار

يتم إدراج تعليق على معدل العائد على الاستثمار مع توضيح المعادلة المستخدمة لحساب المعدل خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
إجمالي الاستثمار	20258.96	20165.69	19002.59	16008.96
العائد على الاستثمار (%)	%6	%5	%3	%-2

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

العائد على الاستثمار



يتم تقديم نسخة من القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) عن فترة تقييم الضرر بالكامل.

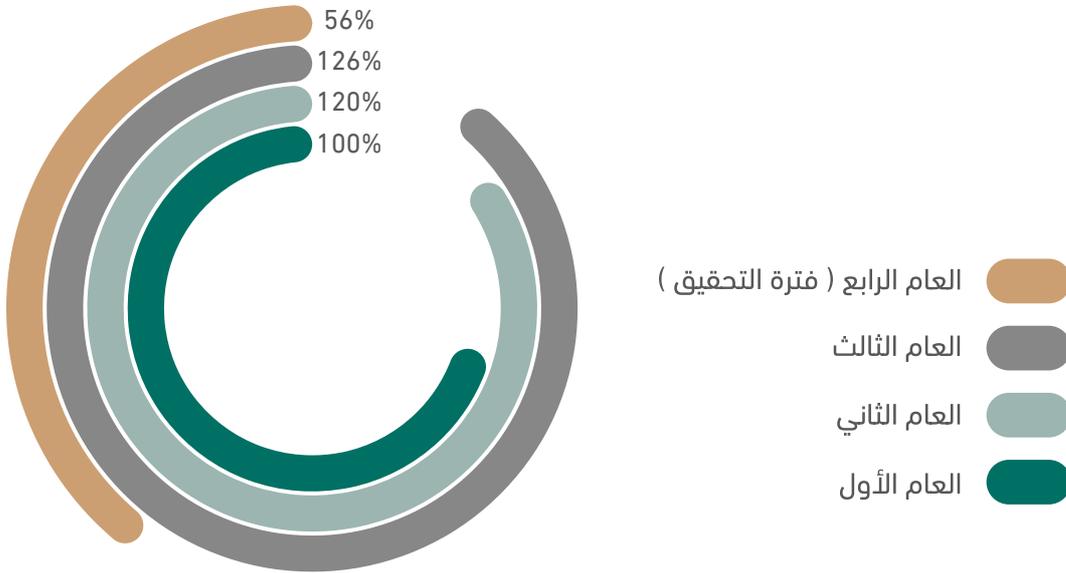
7. النمو

يتم التحليل والتعليق على هذا المؤشر الذي يشير إلى النمو خلال الفترة الزمنية المحددة، ويرتبط هذا المؤشر بالزيادة او الانخفاض بعوائد مبيعات الشاكي وحصته السوقية.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الحالي
إيراد المبيعات	1258930	1505962	1582313	700569
النمو (%)	%100	%120	%126	%56

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

النمو



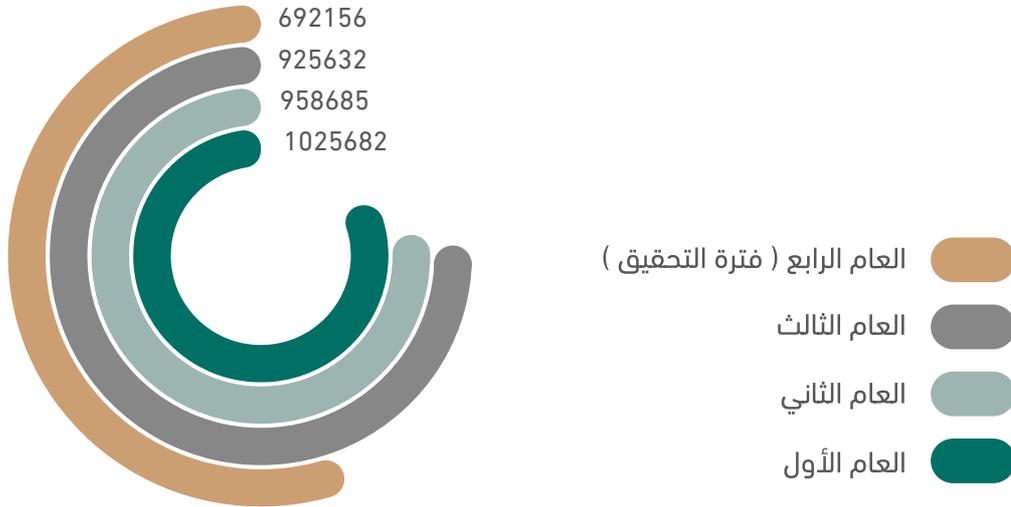
8. التدفقات النقدية

يتم إدراج تعليق على التدفقات النقدية عن النشاط الجاري خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المدعومة.

اسم المؤشر	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع (فترة التحقيق)
التدفق النقدي	1025682	958685	9256325	692156

(رسم توضيحي ليس إلزامياً عند اعداد الشكوى)

التدفق النقدي



يتم تقديم نسخة من قائمة التدفقات النقدية للشركة عن فترة تقييم الضرر بالكامل.

القسم الرابع: العلاقة السببية

تقوم الشركة الشاكية بتوضيح العلاقة السببية بين الواردات المدعومة والضرر المادي الواقع عليها ولها في سبيل ذلك توضيح أثر الواردات المدعومة وبحث العوامل الأخرى بخلاف الواردات المدعومة والوصول إلى نتيجة بشأن العلاقة السببية وفيما يلي بعض العوامل الأخرى التي من الممكن ان تسبب ضررا للصناعة الخليجية.

تطور الواردات غير المدعومة

تقوم الصناعة الشاكية بالتعليق على زيادة الواردات المدعى بدعمها وكذلك تطور حصتها السوقية داخل السوق المحلي لدول المجلس كما تقوم بالتعليق على أسعار تلك الواردات داخل السوق المحلي.

تطور الاستهلاك المحلي في السوق الخليجية:

يدرج تعليق حول ما إذا كان هناك انكماش في الطلب على المنتج الخليجي المشابه أو المنافس بشكل مباشر أو أن هناك تغيرات في أنماط استهلاك هذا المنتج ومدى علاقة ذلك بالضرر الواقع على الصناعة الخليجية.

العوامل الأخرى:

قد توجد عوامل أخرى بخلاف الواردات المدعومة من المنتج المعني قد سببت ضرراً مادياً للصناعة المحلية لهذا يتعين التعليق على تأثير العوامل الأخرى على أداء ونتائج الشركة حيث أنه لا يشترط أن تكون الواردات من المنتج المعني هي السبب الوحيد لحدوث الضرر بل من الممكن وجود أسباب أخرى للضرر، ووجود أسباب أخرى للضرر لا يمنع سلطة التحقيق من فرض رسوم وقائية ضد الواردات المعنية ومن هذه العوامل على سبيل المثال:

- الممارسات المقيدة للتجارة والمنافسة بين المنتجين الأجانب والمنتجين الخليجين.
- التطورات التقنية (التكنولوجية).
- الأداء التصديري للصناعة الخليجية.
- إنتاجية الصناعة الخليجية.

القسم الخامس: النتيجة

يتم إدراج تعليق لتوضيح العلاقة السببية ويكون كما يلي:

ونظراً للأدلة السابق الإشارة إليها في شكوانا التي توضح الضرر الذي تعاني منه شركتنا والذي لا يمكن إرجاعه إلى أسباب أخرى بخلاف الواردات المدعومة، فإنه يتضح وجود علاقة سببية مباشرة بين الواردات المدعومة المستوردة من (اذكر الدولة/الدول) والضرر المادي الذي نعاني منه خلال فترة تحليل الضرر.

القسم السادس: قائمة بالمرفقات

يرجى التحقق من وجود المرفقات التالية:

رقم الصفحة بالشكوى	اسم المرفق	رقم المرفق
3	نسخة من عقد تأسيس الشركة وتعديلاته	1
3	نسخة من رخصة مزاولة المهنة/النشاط	2
4	النشرات والصور التوضيحية للمنتج	3
6	المستندات الدالة على تمثيلية الصناعة الخليجية	4
6	المستندات المؤيدة لبيانات برامج الدعم	5
7	المستندات المؤيدة لبيانات سعر التصدير	6
8	المستندات المؤيدة لبيان حجم الواردات	7
9	المستندات الخاصة بالآثار السعرية والحسابات المتعلقة بها	8
10	نسخة من القوائم المالية المعتمدة للسنوات الأربع الأخيرة	9

خاتمة

تأمل الهيئة العامة للتجارة الخارجية أن يكون هذا الدليل إضافة جديدة على الإصدارات التي تناولت هذه الموضوعات التي تحظى باهتمام بالغ وكبير من الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية. ويكون عوناً للمنتجين السعوديين والخليجيين لفهم أسس وقواعد ومبادئ قضايا المعالجات التجارية وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO). كما تأمل الهيئة في حالة وجود أي استفسار حول هذا الدليل أن يوجه إلى:

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

وكالة المعالجات التجارية

بريد إلكتروني: business_support@gaft.gov.sa

والله ولي التوفيق